بعد حرب غزة.. الضفة تُحرق تدريجيًا: العنف ومخططات الضم يُسرِّعان تهجير الفلسطينيين

الأحد 2 نوفمبر 2025 10:20 م

لا تمرّ ساعة في الضفة الغربية إلا وتشهد استعارًا لقطيع من المستوطنين في منطقة من مناطقها، بين حرق وتدمير وقتل وتعذيب وإعدام، ومن ثم اعتقال من الجيش للسكان.

كل هذا التصعيد الذي استغلته "اسرائيل" منذ بداية حرب الإبادة على غزة قبل عامين، مستغلة انشغال العالم بها، ومع يقينها بعدم وجود من يعترض طريقها، أطلقت بعد الحرب العنان للمستوطنين، لتشهد الضفة حقبة غير مسبوقة من التغول على الارض والإنسان، أخطر بكثير من تلك التي أحرقت فيها عائلة دوابشة.

ومن باب الأسف أن الضفة الغربية قادمة على تصعيد من المستوطنين، من حيث أعدادهم وأدوات اعتداءاتهم، خاصة مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية التي يحاول فيها المتطرفون استغلال تحالفهم مع بنيامين نتنياهو، لفرض وقائع جديدة على الأرض.

استغلال تحالف نتنياهو

ويقول المختص بشؤون الاستيطان صلاح الخواجا لوكالة "صفا"، إن "إسرائيل استغلت عدوانها على غزة، وزادت من اعتداءاتها وجرائمها في مناطق الضفة سواء عبر قطعان المستوطنين أو جيش الاحتلال أو ما تسمى الإدارة المدنية."

ويضيف: "هذا كان واضحا من خلال زيادة البؤر الإستيطانية والتنكيل اليومي بالمواطنين والجرائم التي ارتقى فيها ألف شهيد بالضفة خلال عامين."

ويستدرك الخواجا: "ولكن بعد وقف العدوان على غزة، يحاول اليمين المتطرف، وخاصة سموترش وبن غفير، تقديم برنامج انتخابي للجمهور الإسرائيلي للدورة القادمة التي بدأ التحضير لها."

وهذا البرنامج عبارة عن مزيد من العدوان على الشعب الفلسطيني، ومحاولة استغلال التحالف مع "نتنياهو"، لفرض وقائع على الأرض، لفرض عمليات الضم بالضفة سواء كان ضم أراضي فارغة بدون سكان، أو الضغط نحو تهجير القسري التجمعات البدوية.

ويشير الخواجا إلى أنه وضمن هذا التصعيد، تم تهجير أكثر من 33 تجمعًا بدويًا، يضم أكثر من 490 عائلة فلسطينية، تشمل 2500 إنسان.

ويلفت لتصاعد وتيرة هدم البيوت، وتهديد المتطرف "ايتمار بن غفير"، بالوصول إلى أكثر من 97 ألف بيت ومنشآت صناعية أو زراعية أو مباني، مصيفًا "هذا ما يوكد أن العدوان مستمر وسيتصاعد."

ويضاف لما يجري الجرائم اليومية التي ترتكبها قطعان المستوطنين بحق المزارعين والفلاحين، والتي بلغ عددها ما يقارب 257 اعتداء منذ بداية موسم الزيتون بالضفة، حسب الخواجا.

وكما يقول "إضافة لذلك عمليات مصادرة الأراضي التي تشهدها الضفة بشكل غير مسبوق، والتشريعات المسبقة التي تقوم حكومة الاحتلال باصدارها اليوم للتنفيذ، والتي يبلغ عددها أكثر من 81 قانون بالكنيست تقضي بعمليات مصادرة أراضي."

ومن بين الأراضي التي يتم العمل مصادرتها اليوم، أراضي الغائبين وأخرى متروكة، كما يتم قامة طرق رابطة بين المستوطنات."

أرقام صادمة

وبالأرقام، فإن "إسرائيل كانت تبني بالمعدل العام سبع مستوطنات في الضفة خلال عام كامل، وذلك منذ عام 1967 حتى عام 2022، ولكنها في عام 2024 وحده بنت 52 بؤرة استيطانية جديدة."

ووفق الخواجا، فإن ما تم السيطرة عليه في المدة ما بين 1967 وحتى عام 2022، هو 8%من مساحة الضفة، أما في السنوات الأخيرة، فإن البؤر الاستيطانية الجديدة خاصة الرعوية منها، وهي أخطر أدوات الاستيطان الحديثة، فقد تم الاستيلاء على 14% من مساحة الضفة لصالحها.

ويفيد المختص الخواجا، بأنه تم خلال أقل من 48 ساعة، اقتلاع 1562 شجرة زيتون، جزء منها معمرة منذ أكثر من 100 عام.

كما تم مصادرة أكثر من 72 دونم بقرى غربي وشرقي رام الله، وذلك بقرار عسكري إسرائيلي.

يقول الخواجا "هذا كله يأتي في إطار التصعيد وهمجية الاعتداءات التي تشهدها الضفة، إضافة لمحاولات القتل والتعذيب والإعدام، والتي كان آخرها الضرب المبرح لمسنة والاعتداء على عائلة شكارنة واعتقالها من الجيش بعد ذلك."

ويشدد على أن كل هذا التصعيد، يأتي في إطار فرض وقائع على الأرض، وما تسمى بالسيادة الإدارية على مناطق الضفة، خاصة أن عملية الضم الآن تجري في إطار مخطط تفريغ الوجود الفلسطيني والتهجير القسري، وفرض عملية الضم على أراضي فارغة بدون سكان.

حسم موضوع الضفة

من جانبه، يؤكد المختص بالاستيطان جمال جمعة أن القرى والمستوطنات الرعوية التي تم إنشاءها في الفترة الأخيرة بالضفة، هي أخطر الأدوات الاستيطانية، والتي كان هدفها أساسًا، بداية لمشروع تهجير الفلسطينيين.

ويضيف لوكالة "صفا" إن هذه المستوطنات أخذت منحنى تصاعدي بعد حرب الإبادة على غزة.

ويضيف أن 57 تجمعًا استيطانيًا تم إقامته في مناطق "ج، " خلال مدة الحرب، وهذا يعني أن هناك تطهير عرقي، بحيث يتم تقليل عدد السكان الفلسطينيين، حتى في المناطق المتواجدين فيها، وحشرهم في قرى معينة.

ويشير لما يجري بقرى القدس وشرق بيت لحم والأغوار من امتداد استيطاني غير مسبوق، بالإضافة للهجوم العنيف الذي يتم تركيزه حاليًا في محاور بالضفة، كما هو من شمال رام الله حتى قرى جنوب نابلس، والذي يشمل عشرات القرى، مثل المغير وترمس عيا وسنجل وعطارة وأم صفا والقرى التي بينهم، وخط قريوت وقسرا وعقربة وغربًا لتشمل بورين وعصر القبلية ودومة في الجانب الشرقي، وغيرها.

وبحسبه، فإن هدف هذه المشاريع الاستيطانية الأساسي هو "إنهاء موضوع الضفة الغربية"، وما يتم الآن ما بعد الحرب على غزة، أن تجليات المشروع بدأت.

ويستطرد: "هذا التحلي يتمثل أيضًا في الهجوم على موسم الزيتون، بحيث يُمنع المواطنين من التوجه إلى مناطق لقطفه، ويتم تصنيفها بأنها مناطق ج، والجيش موجود بها ولا يجيب الوصول إليها."

ويحذر من أننا "أمام سيناريو في الضفة، كما هو في أراضي الـ48، فنحن أمام مليشيات وجيش وهجمات وجرائم، وهو على مستوى حكومة الاحتلال يصير بتشريع مباشر، عبر المصادرة والدعم المباشر من الجيش، وبالتالي نحن أمام مخطط أكبر من هجمات المستوطنين بحد ذاتها."